السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 1990-2014

د. سمية بلقاسمي جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
أ.د. بوعشة مبارك جامعة قسنطينة 2

ملخص:

تعتبر الحكومة الجزائرية استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها، ولذلك فإنها تسعى جاهدة أن تضع الحلول الفعالة والجذرية لمشكلة التضخم. وعليه تسعى هذه الدراسة لتحليل أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر للحد من معدلات التضخم خلال الفترة 1990-2014، والنتيجة التي تم التوصل إليها هي أن هاته السياسات تركز على معالجة التضخم من الجانب النقدي، إلا أن سبب التضخم ليس نقديا بالكامل، فهو من النوع الهيكلي بسبب هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، تبعيته لقطاع المحروقات، عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، انتشار السوق الموازي، الاحتكارات، وغيرها من المشاكل الهيكلية، مما يؤدي لفشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل. وعليه فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى، وبالتالي يستوجب تنويع الناتج من أجل خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد، محاربة اختلالات الأسواق الداخلية، إصلاح النظام الضريبي ورد الاعتبار للجباية العادية، بالإضافة إلى تقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي ومكافحة التوجه للسوق غير الرسمية، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

Résumé :

Le gouvernement algérien considère la stabilité des prix comme l'un des objectifs les plus importants, Par conséquent, il cherche à établir des solutions efficaces et radicales au problème de l'inflation, Ainsi, cette étude vise à analyser les politiques les plus importantes menées par l'Algérie pour lutter contre les taux d'inflation au cours de la période 1990-2014.

On a conclu que ces politiques axent sur le traitement de l'inflation coté monétaire, mais la cause de l'inflation n'est pas entièrement monétaire, elle est de type structurel en raison de la fragilité de la structure de l'économie nationale, de sa dépendance au secteur hydrocarbures, de l'inflexibilité du secteur productif, de la prolifération du marché parallèle, des monopoles, et aussi, d'autres problèmes structurels. Ce qui conduit à l'échec des politiques monétaires et budgétaires pour atteindre leurs objectifs et à l'apparence de l'inflation comme étant un reflet de cet échec.

Alors, cela nécessite la diversification de la production afin de créer des produits et des services qui permettent à l'offre totale de faire face à la demande globale croissante, une lutte contre le déséquilibre des marchés intérieurs, une réforme du système fiscal, une réduction des tentatives de la fraude et de l'évasion fiscale, et en plus une lutte contre l'orientation au marché informel, tout en continuant à lutter contre l'inflation avec les outils existants.

تمهيد:

يعتبر التضخم من أهم الظواهر المؤثرة في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وهو يدل على فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد، لما له من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة والتي تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد ودرجته، حيث يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها، ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، تفشي الرشوة والفساد الإداري، وأيضا إلى إحداث تشوهات ضريبية، كما يؤثر التضخم سلبا على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين من خلال فساد المناخ الاستثماري، وعلى الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد، على هيكل الإنتاج، وعلى الدخل وتوزيع الثروة في المجتمع. وعليه فإن وجود التضخم في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهم أهدافها، لذلك تسعى مختلف الدول بما فيها الجزائر إلى إتباع عدة سياسات لمكافحة التضخم أو على الأقل التقليل من معدلاته خاصة في الألفية الجديدة التي تميزت بفائض في السيولة المصرفية نتيجة ارتفاع

الإيرادات النفطية والتي تظل معطلة في ظل غياب سياسات حكومية لتنويع الاقتصاد وتوسيع قدرته الاستيعابية، مما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم السياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الاقتصاد الجزائري؟ وما مدى نجاعتها في تحقيق أهدافها؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- قامت الجزائر باستحداث عدة أدوات وتقنيات في سحب السيولة، للتحكم في نمو الكتلة النقدية، والتي كان لها آثار إيجابية.
- على الرغم من الآثار الإيجابية للأدوات المستخدمة لمكافحة التضخم إلا أنها تركز على معالجة التضخم من الجانب النقدي دون معالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني والتي لها الدور الأكبر في حدوث التضخم.

أهداف الدراسة: تتمثل أهم الأهداف الرئيسية للدراسة فيما يلي:

- تحليل مختلف السياسات التي تم اتخاذها للحد من معدلات التضخم أو على الأقل التقليل من نموها.
- محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها حتى تحقق السياسات المتبعة نتائج فعالة، وفيما إذا كانت هذه الشروط متوفرة في اقتصادنا الوطني.
- اقتراح جملة توصيات من أجل الوصول لاستراتيجية فعالة للحد من التضخم، وتتوافق مع واقعنا الاقتصادي.

المنهج المتبع: قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي (الاستقرائي والاستنباطي) الذي يبدأ باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر (المنهج التحليلي لديكارت)، بعدها يتم وضع الفرضيات كإجابات محتملة وتخمينات معقولة للمسألة المطروحة، واستقراء الواقع الاقتصادي للظاهرة محل الدراسة، للوصول أخيرا إلى إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة.

وسيتم تقسيم البحث إلى محورين كما يلي:

المحور الأول– أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم:

حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلا في المقام الثاني. وعليه تميزت هذه الأهداف بالتضارب كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. في المقابل أولى الأمر 10-04 المعدل المتمم للأمر السابق أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا للسياسة النقدية، وأعطى له الأولوية وأبقي على الأهداف الأخرى دون تغيير. إلا أنه يتطلب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل التوجه نحو استهداف التضخم.[1] وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات صارمة تخص السياسة النقدية هدفها، هو التخفيف من التضخم والتحكم فيه، نذكر منها:

أولا– معدل إعادة الخصم: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 مقدر بـ 2.75%، إلا أنه منذ هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الادخار الخاص.[2]

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:[3]

– إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

– إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تحديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.

– إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03

سنوات. لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن.

وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 من أجل سد الطريق أمام البنوك التجارية لاستعمال طريقة إعادة الخصم، وبالتالي التقليص من الاقتراض ومنه التخفيف من حدة التضخم، ويمكن توضيح تطور معدل الخصم منذ 1990 كما يلي:

جدول رقم (01): تطور معدل الخصم في الجزائر (1990–2015)

المعدل (%)	السنوات	
	إلى غاية	إبتداءا من
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1996/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	ديسمبر 2015	2004/03/07

Source : Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimesriel** », n°32, Decembre 2015.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع في معدل الخصم من 1990 إلى 1995 حيث انتقل من 7.5% في 1990/05/21 ليصل إلى 15% في سنة 1995 إلى غاية الفاتح من أوت،

والهدف من ذلك مكافحة الموجات التضخمية الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في منح تسهيلات ائتمانية. إلا أن هذا المعدل عرف تراجعا مستمرا منذ تلك الفترة.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ سنة 2001 جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح معدوما إبتداءا من سنة 2001 –تعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل بـ 170.5 مليار دينار– وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6% ليصل إلى 4% في 2004،[4]/03/7 ويستقر على هذه النسبة إلى غاية نهاية سنة 2015.

ثانيا– عمليات السوق المفتوحة: تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض،[5] على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.[6] إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54 منه.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996، وشملت مبلغا قدره 4 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم.

ثالثا– معدل الاحتياطي الإجباري: تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية. إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك.[7] ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري ابتداءا من سنة 2001 كما يلي:

جدول رقم (02): تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2014)

السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دينار)
2001	3	43.5
2002	4.25	109.5
2003	6.25	126.7
2004	6.5	157.3
2005	6.5	171.5
2006	6.5	184.5
2007	6.5	272.1
2008	8	394.7
2009	8	394.8
2010	9	464.7
2011	9	538.6
2012	11	754.1
2013	12	891.38
2014	12	1023.96

Source : la banque d'Algérie,**« Bulletin statistique trimestriel** », n°06 mars2009, n°17 mars 2012, n°29 mars 2015

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة إبتداءا من 2008 و2009 وتواصله في الارتفاع سنة 2010، 2012 و2013 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة بـ 2001 على نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151.72%، كما أدى ارتفاعه سنة 2014 إلى 12% مقارنة بـ 9% سنة 2010 إلى نمو قدره 120.34%.

تميزت التسعينات بأزمة سيولة، فأثناء النصف الثاني من التسعينات وإلى غاية سنة 2001، بقيت إعادة التمويل لدى بنك الجزائر أهم مصدر سيولة للمصارف. وعلى عكس ذلك منذ هذا التاريخ لم تلجأ المصارف أو المؤسسات المالية لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المتزايدة.[8] إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية أدى بالبنك المركزي إلى تعزيز، على وجه الخصوص، الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، واضطر إبتداءا من أفريل 2002 إلى اللجوء إلى أدوات جديدة للسياسة النقدية للتدخل في السوق النقدية لامتصاص فائض السيولة. تتمثل هذه الأدوات في: أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام المستعملة منذ أفريل 2002، وأداة استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة إبتداءا من جوان 2005.[9] وكنتيجة للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 والبالغ نسبة 8.89%، وهو المعدل الأكثر ارتفاعا خلال السنوات الخمسة عشر التي سبقتها، قام بنك الجزائر إبتداءا من منتصف جانفي 2013 بتوظيف أداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 1.5%، والهدف من ذلك امتصاص أكبر لسيولة المصارف، ومن ثم تسيير حسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء آثارها التضخمية فبعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 287602 مليار دينار في نهاية 2012. وبالتالي، فإنه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه (1350مليار دينار).[10]

رابعا– آلية استرجاع السيولة: تعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لأن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وما يميزها أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يسمح لكل بنك بإمكانية تسيير سيولته. وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. إلا أن فائض السيولة التي أصبحت تعاني منه البنوك التجارية، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع

السيولة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. ونظرا لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة إبتداءا من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.[11] ويمكن توضيح تطور معدل استرجاع السيولة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): تطور معدل استرجاع السيولة (2002-2014)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام (%)	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	0.75
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لثلاث أشهر(%)	-	-	-	1.9	2	2.5	2	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	1.25
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لستة أشهر(%)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.5	1.5

Source : banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N°17 mars 2012, N°6 mars 2009 , N°29 mars 2015 + indicateurs du marché monétaire, www.bank-of-algeria.dz

نلاحظ من الجدول السابق التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة. وقد قدرت قيم استرجاع السيولة لسنتي 2013 و2014 بـ 1350 مليار دينار، في حين قدرت في مارس 2015 بـ 1054.5 مليار دينار.[12]

خامسا- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: تعبر هذه الأداة عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك

الجزائر. وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.[13] ويمكن توضيح تطور فوائد تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة كما يلي:

جدول رقم (04): تطور فوائد تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة (2005-2014)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فوائد تسهيلات الإيداع (%)	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

Source : banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N°6 mars 2009, N°25 mars 2014, N°29 mars 2015.

يلاحظ من الجدول الاستقرار النسبي في معدلات فوائد تسهيلات الإيداع، إلا أن بنك الجزائر قد تمكن من خلال هذه الآلية أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة إبتداءا من سنة 2005، حيث بلغت قيمة الودائع في نهاية سنة 2014: 468.6 مليار دينار، في حين قدرت في جوان 2015 بـ 317.9 مليار دينار.[14] وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية وبالتالي التحكم في التضخم، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة المطبقة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.

* في الأخير يظهر أن السياسة النقدية في مفترق طرق، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فمن أسبابه أيضا تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد وأهم سبب للتضخم هو هشاشة بنية الاقتصاد الوطني أي التضخم الهيكيلي. وعليه فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن اختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني، فمن جهة أن أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر الناتجة عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع

أسعارها في الأسواق العالمي –باستثناء الفترة الأخيرة– أي مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة، بالإضافة عدم القدرة على استثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة. من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية. ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج من أجل المساهمة في خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.[15]

ليست مكافحة التضخم أو بلوغ الغايات المستهدفة في هذا المجال من الصلاحيات الحصرية للسياسة النقدية، فالسياسة المالية تؤثر أيضا على التضخم.

المحور الثاني– أدوات السياسة المالية للحد من التضخم: ترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب. ويمكن توضيح واقع السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

أولا– سياسة الإنفاق العام: يمكن توضيح تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال مرحلتين:

1– المرحلة الأولى من 1990–1999: تميزت هذه المرحلة بتزايد النفقات العامة، كما يلي:

جدول رقم (05): تطور النفقات العامة (1990–1999) (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
1990	88800	47700	136500
1991	153800	58300	212100
1992	276131	144000	420131
1993	291417	185210	476627
1994	330403	235926	566329
1995	473694	285923	759617
1996	550596	174013	724609
1997	643555	201641	845196
1998	663855	211884	875739
1999	774695	186987	961682

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011

نلاحظ من الجدول أن حجم النفقات العامة عرفت معدلات نمو مرتفعة بين 1990 و1995خاصة خلال سنة 1991 و 1992 والتي بلغت 55.38% و98.08% على التوالي، ثم قدرت معدلات النمو بـ 13.44%، 18.82%، و34.12% خلال 1993، 1994 و1995 على التوالي، وذلك للأسباب:[16]

– ارتفاع تكلفة دعم السلع الاستهلاكية العامة بالإضافة إلى منح المساعدات لبعض أفراد المجتمع، إذ قامت الدولة بتقديم مساعدات لدعم الفئات المحرومة عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية وبعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 الذي تلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة.

– الشروع في برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة من البنك الدولي في صورة قروض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.

– توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد.

كما نلاحظ زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال الفترة بسبب الصراع المدني الذي أرغم الدولة على زيادة نفقاتها العسكرية لمواجهة الأزمة الأمنية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع الأجور لدى الحكومة بأكثر من 20% سنويا للتكيف مع الوضع وضمان استمرارية مصالحها الإدارية من تعليم وصحة وإدارة عمومية.

وإبتداءا من سنة 1996 وبهدف ترشيد النفقات العامة قامت السلطات الجزائرية بالحد من عجز الخزينة الذي انتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997، تطبيق تشدد في سياسة الأجور إذ هبطت الأجور الحقيقية بأكثر من 30% من سنة 1994 إلى 1996، وقد لعبت سياسة الأجور الحكومية في القطاع العام دورا أساسيا في هذا الانخفاض، إذ هبط الإنفاق العام على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات سنة 1993 بمقدار 1.4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة، كما قامت السلطات برفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية، حيث كان الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة مكلفا ومبددا للموارد، فبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990، إلا أنه في أوائل 1991 اتخذت السلطات عدة تدابير لخفض عدد بنود الدعم ونطاقها ومداها، ثم في 1992 انخفضت تكلفة دعم المواد الغذائية في الميزانية إلى 2.3% من إجمالي الناتج المحلي، وبنهاية 1996 تم استكمال الإلغاء التدريجي لدعم

المواد الغذائية. وكان ذلك بسبب مراقبة الدولة لجميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، فانخفض معدل نمو الإنفاق العام من 34.12% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 1996، وانخفضت نسبة النفقات للناتج الداخلي الخام من 37.89% سنة 1995 إلى 28.19% سنة 1996، لينخفض معدل التضخم من 29.78% إلى 18.68%، كل ذلك في ظل استمرار عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عن الكثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع، ثم استمر معدل التضخم في الانخفاض خلال سنتي 1997 و1998 ليبلغ على التوالي 5.73% 4.95% في مقابل انخفاض معدل نمو النفقات العامة خلال السنتين من 8.36% إلى 3.61%. أما سنة 1999 فقد شهدت ارتفاعا في المعدل السنوي لنمو النفقات ليبلغ 9.81%، دون أن يكون لذلك أثر على معدل التضخم الذي استمر في الانخفاض ليصل 2.64%، وفي المقابل نجد أن نسبة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام انخفضت من 30.95% سنة 1998 إلى 29.7% سنة 1999.

ويمكن ملاحظة أن نفقات التجهيز أخذت في الانخفاض إبتداءا من 1996 (انخفضت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 34.94% سنة 1990 إلى 20.01% سنة 1996 إلى 19.44% سنة 1999) بسبب السياسة الإنفاقية الحذرة التي طبقتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي اشترط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة، بينما حققت نفقات التسيير ارتفاعا مستمرا بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية كمنح المجاهدين، تكاليف عمليات التطهير المالي لبعض المؤسسات لعمومية والتي بلغت 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996، بالإضافة إلى تكاليف عمليات الخوصصة وإعادة جدولة الديون الخارجية.

كما نلاحظ انخفاض متوسط التضخم من 25% خلال الفترة 90-94 إلى 12.4% ما بين 95-99، وعليه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة خلال هذه السنوات ساهمت في الحد من الضغوطات التضخمية لكونها جاءت في خضم تحرير أسعار كل المواد بما فيها الضرورية وإلغاء الدعم عنها. لكن رغم هذا الانخفاض نلاحظ عجز الموازنة العامة التي تعتبر إحدى الأسباب المباشرة لحدوث التضخم، ومن أجل مواجهة عجز الميزانية وتخفيض معدلات التضخم يجب التقليل من النفقات العامة وترشيدها، بشرط ألا يكون التقليل من النفقات العامة على حساب نوعية وجودة الخدمات العامة.

2- المرحلة الثانية من 2000-2014 : تميزت هذه المرحلة بتزايد كبير في حجم النفقات العامة خاصة بعد إطلاق الدولة برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، يمكن توضيح تطورها كما يلي:

جدول رقم (06): تطور النفقات العامة من 2000-2014 (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2000	856.2	321.9	1178.1
2001	963.6	357.4	1321
2002	1097.6	452.9	1550.6
2003	1199	553.7	1752.7
2004	1251.1	640.7	1891.8
2005	1245.1	806.9	2052
2006	1437.9	1015.1	2453
2007	1673.9	1434.6	3108.5
2008	2227.3	1948.4	4175.7
2009	2300	1946.3	4246.3
2010	2659	1807.9	4466.9
2011	3879.2	1974.4	5853.6
2012	4782.6	2275.5	7058.1
2013	4131.5	1892.6	6024.1
2014	4486.3	2493.9	6980.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2014

نلاحظ من الجدول السابق أن السياسة الإنفاقية تميزت بارتفاع معدلاتها سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة بـ 6 مرات خلال الفترة المذكورة. وهو ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو، فارتفاع النفقات العامة بين 2001-2004 يرجع لتبني الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار[17]، واستمر ارتفاعها نتيجة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 9682 مليار دينار عند نهاية 2009،[18] وإبتداءا من 2010 ارتفعت النفقات مع انطلاق

البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014 والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار،[19] أي أن السياسة الاقتصادية بالجزائر تدعم الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية، مستعينة بالوفرات الادخارية المتراكمة منذ 2000 بسبب انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم حجم عن الديون الخارجية، ما سمح للسلطات الحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيا.

ورغم أنه يحبذ أن تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير وذلك لأن لها تأثير دائم على الاقتصاد ويساعد على خلق اقتصاد أكثر كفاءة، إلا أنه في الجزائر يمكن ملاحظة المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، فهي تشكل في المتوسط 63.03% من إجمالي النفقات، وتتراوح بين 72.67% و 64.27 % من إجمالي النفقات لسنتي 2000، 2014 على التوالي. وما ساهم في ارتفاعها الارتفاع في أجور الموظفين والعمال الذي شكل لوحده 60.75% من نفقات التسيير لسنة 2012، دعم بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، (حيث بلغ الدعم المباشر للأغذية الأساسية والمياه والكهرباء، الغاز الطبيعي، التعليم والإسكان حوالي 4.5% سنة 2011)، الرفع من قيمة التعويضات الإجتماعية. أما نفقات التجهيز فبلغ متوسطها حوالي 36.12% من إجمالي النفقات، وتتراوح بين 27.32% و35.72% من إجمالي النفقات من سنة 2000-2014، إلا أنها حققت نموا أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برامج المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها.

رغم الزيادة في النفقات نلاحظ أن متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة كان منخفضا مقارنة بالمرحلة الأولى (3.70% مقارنة بالمرحلة الأولى أين قدر 18.55%).

ثانيا– السياسة الضريبية في الجزائر: أدخلت الجزائر إصلاحات ضريبية بغية زيادة وتنويع حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، ومن أجل الحد من تفشي ظاهرة التضخم.

1– تعديل سعر الصرف: أولت الجزائر عناية فائقة بأداة الصرف، واعتبرت عملية تخفيض العملة كإجراء تضخمي يسمح بكبح فائض الطلب. وقد كان لعملية التخفيض الأثر الإيجابي على إيرادات المنتجات الهيدروكربونية من حيث قيمتها بالدينار الجزائري والتي تزداد مع تخفيض سعر الصرف.

وقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة حجم وقيمة الواردات وتخفيض سعر الصرف بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، حيث سجلت الضرائب من المصادر غير الهيدروكربونية تحسنا ملحوظا وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

إلا أنه بالنظر إلى التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية تخفيض العملة، والتي تنص على ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للجزائر (مقيمة بالعملة المحلية)، وانخفاض التكاليف الإنتاجية بالنسبة للبلدان الأجنبية (مقيمة بالعملة الأجنبية)، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلد وارتفاع الصادرات مع انخفاض الواردات، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز باعتماده على تصدير أحادي السلعة وهي المحروقات التي تتحدد كميتها وسعرها بناء على عوامل خارجية هي منظمة OPEC والسوق الدولية للبترول. وعليه لم تحقق هذه السياسة هدفها بقدر ماكان لها آثار سلبية على الأسعار.

إن الاقتصاد الجزائري مر بعدة تغيرات جوهرية تمثلت أساسا في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وخاصة انطلاقا من سنة 1990، كذلك فإن السياسات المتتابعة لتخفيضات الدينار الجزائري وخاصة في بداية التسعينات كان من شأنها رفع معدلات التضخم، حيث أعلى مستوى وصلت إليه معدلات التضخم كان في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996، وانطلاقا من 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وانحصرت في نسب معقولة لم تتجاوز 9%، وبذلك اتضحت فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة، أي سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، أي استمرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار تدريجيا، وذلك مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

2- تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية:[20] طبقت الجزائر مع مطلع التسعينات نظاما ضريبيا معقدا ومشوها بدرجة كبيرة، نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب والمعدلات بالإضافة إلى عدم استقراراه، حيث عرف منذ الاستقلال تعديلات سواء في إطار قوانين المالية السنوية أو القوانين الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وبهدف إزالة هذه العراقيل التي تعيق عصرنة النظام الضريبي وتبسيطه والوصول لشفافية أوضح في إطار فرض الضريبة عجلت الحكومة بوضع إصلاح شامل للنظام الضريبي المعتمد. شمل الإصلاح الجانب التشريعي من

حيث التشريعات الجديدة والتنظيمي من حيث تنظيم وإعادة تنظيم الإدارة الجبائية. وقد أدت الإصلاحات منذ 1992 إلى إزالة بعض المشكلات المتعلقة بالنظام الضريبي وأدخلت ضرائب جديدة وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، بهدف تحقيق أهداف الضريبة المعاصرة فأدى إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم إنشاء ضريبتين جديدتين على الدخل، الأولى تفرض على الأشخاص الطبيعيين وتمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG حيث أدمج فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخيل المختلفة لشخص ما مما أدى لتبسيط النظام الضريبي السابق الذي يتميز بتعدد الضرائب. الثانية تفرض على الأشخاص المعنويين والمتمثلة في الضريبة على أرباح الشركات IBS والتي تعتبر الاختيار الحالي لمختلف الدول تحت مدلول تطبيق ضريبة مستقلة على خلاف ما كان عليه في السابق حسب النظام النوعي، والهدف من ذلك هو تنظيم اقتصادي بفضل التخفيض في نسبة الاقتطاعات الضريبية الأمر الذي يعطي تحفيزا أكبر للاستثمار وذلك بالاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال ضريبة القيمة المضافة التي سمحت بتوسيع القاعدة الضريبية.

وقد تم تبني مبادئ اللامركزية واستقلالية الإدارة الجبائية في تسييرها، لهذا ظهرت الإدارة الضريبية في شكلها: على المستوى المركزي المديرية العامة، على المستوى الجهوي المديرية الجهوية، على المستوى الولائي المديرية الولائية، المصالح الخارجية والمفتشيات والقابضات. وهذا التنظيم الجديد يمتاز بالوحدوية قصد الوصول إلى جباية تستطيع أن تؤدي أهدافها التمويلية. إضافة إلى ما سبق تم إعطاء نوع من الاستقلالية للإدارة الجبائية في تسيير شؤونها، كما قامت الإدارة الضريبية بإعداد مخطط معلوماتي أين تم إنشاء مديرية مكلفة بقيادة هذه العملية، حيث تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، بعد أن كانت هذه العملية تتمركز على المستوى المركزي.

3- تطور حصيلة الضريبية: ويمكن توضيح تطور الحصيلة الضريبية كما يلي:

جدول رقم (07): تطور الحصيلة الضريبية (2000-2014) الوحدة: مليار دينار

السنوات	ضرائب مباشرة	التسجيل والطابع	ضرائب المعاملات	مساهمات غير مباشرة	إيرادات جمركية	جباية بترولية
2000	82	16.2	165	0.5	86.3	1213.2
2001	98.5	16.8	179.2	0.4	103.7	1001.4
2002	112.2	18.9	223.4	0.55	128.4	1007.9
2003	122.9	19.3	233.9	0.7	143.8	1350
2004	148	19.6	274	0.7	138	1570.7
2005	168.1	19.6	308.8	0.8	143.9	2352.7
2006	241.2	23.5	341.3	0.8	114.8	2799
2007	258.1	28.1	347.4	0.9	133.1	2796.8
2008	309.6	29.7	402.9	1	153.2	4088.6
2009	462.1	35.8	478.5	1	170.2	2412.7
2010	561.7	39.7	514.7	1.5	181.9	2905
2011	684.7	47.4	572.6	1.5	222.4	3979.7
2012	862.3	56.1	652	2	338.2	4184.3
2013	823.1	62.5	741.6	1.5	403.8	3678.1
2014	875.5	69.9	763.9	1.7	369.2	3388.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وزارة المالية www.dgppmf.gov.dz.- المديرية العامة للضرائب،"**التقارير من 2002-2013**".- بنك الجزائر، "**التقارير 2004، 2008،2013، 2014**.

نلاحظ من الجدول السابق هيمنة الجباية البترولية على الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين تتواضع حصيلة الجباية العادية. لكن رغم تواضع الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا من 2000-2013 وهذا راجع إلى:

– تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، رغم بقاء التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه النظام الضريبي، وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة الضرائب على المداخيل الأرباح والضرائب على السلع والخدمات ثم الرسوم الجمركية.

– اهتمت الدولة الجزائرية بالإيرادات غير البترولية لكونها الأكثر ضمانا لاستمرارية مواردها المالية لإمكانية التحكم فيها وتكييفها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، عكس الإيرادات البترولية التي يصعب التحكم فيها لارتباطها بعوامل بعيدة عن إرادة الدولة. لذلك وضعت الدولة عدة إجراءات متمثلة في قانون المالية لسنة 2001 الذي يتضمن 33 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2003 والذي تضمن 68 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية 2004 الذي تضمن 24 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل وإتمام وإلغاء، وقانون المالية 2005 الذي تضمن 36 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية 2006 الذي تضمن 32 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية لـ 2007 و 2008 اللذان تضمنا 37 و 20 إجراءا ضريبيا على التوالي. وهذا كله من أجل زيادة الإيرادات العامة لتتماشى مع حجم الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة. أما سنة 2009 فيمكن ملاحظة:

– زيادة بـ 10% لمنتجات الجباية العادية، وتجلت أهم الزيادات في ارتفاع ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي بعد تطبيق الزيادة في كتلة الأجور بنسبة 15% المتولدة أساسا عن تطبيق الشبكة الجديدة للأجور في الوظيف العمومي.

– ارتفاع منتجات الضريبة على الأعمال خصوصا الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة، حيث ارتفعت بـ 10% بالقيمة الجارية مقارنة بسنة 2008 بالإضافة إلى ارتفاع مداخيل مساهمات الدولة المتأتية أساسا من السونطراك.[21]

رغم هذه الزيادة في الحصيلة الضريبية خارج قطاع المحروقات إلا أنها لا تزال متواضعة. كما نلاحظ أن الضغط الضريبي يتخذ مستويات مرتفعة مقارنة مع المستوى النموذجي 25% حيث وصل إلى حوالي 30.52% سنة 2009 عندما يتم إدارج الجباية البترولية في حساباته، في حين نلاحظ ضعف مستوى الضغط الضريبي في حال تم حسابه بالاعتماد على الجباية العادية والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث لم يتجاوز 16% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة أقل مما

هو سائد في معظم الدول المتقدمة والنامية مما يدل على محدودية مردودية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل التالية: [22]

- ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.
- تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.
- –ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي رغم محاولة مكافحته.
- انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع.
- ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

وعليه رغم مساهمة الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكن مازالت السياسات الضريبية بعيدة عن المبتغى وبالتالي لم يكن لها تأثير على النمو السريع في الطلب الكلي، حيث أن القطاعات غير الرسمية وبروز كتلة نقدية خارج التداول (السوق السوداء) يبرز فشل هذه السياسات وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل.

ثالثا– صندوق ضبط الإيرادات: في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000، حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص بعنوان صندوق ضبط الموارد وتتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما وذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.[23] ولمعرفة الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات، يمكن توضيح تطور رصيده بالإضافة إلى تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة كما يلي:

جدول رقم (08): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات وتمويله لعجز الموازنة (2000-2014)

السنوات	رصيد الصندوق (مليار دينار)	تمويل عجز الموازنة (مليار دينار)
2000	232.137	0
2001	171.534	0
2002	279.780	0
2003	320.892	0
2004	721.688	0
2005	1842.686	0
2006	2931.045	91.53
2007	3215.530	531.952
2008	4280.073	758.18
2009	4316.465	364.282
2010	4842.837	791.938
2011	5381.703	1761.455
2012	5633.752	2283.260
2013	5563.511	1138.527
2014	5284.848	2771.892

Source : - Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : www.dgppmf.gov.dz

- Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2014** »,p16. + Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2015** »,p19.

نلاحظ أن مبلغ إيرادات صندوق الضبط كتدفق سنوي، قفز من 232.137 مليار دينار سنة 2000 إلى 5284.848 مليار دينار سنة 2014، كما نلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2005 لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، مما يعني استخدام طريقة القرض العام لتغطية العجز، وذلك للمحافظة على موارد الصندوق واستخدامها فقط لتمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت السعر المرجعي، كما تهدف الحكومة من وراء ذلك الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يرفع حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد مما يرفع الطلب الكلي والأسعار. كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام (البنوك التجارية وودائع الحسابات الجارية) لتمويل العجز يهدف إلى التحكم في معدلات التضخم من خلال التحكم في

زيادة الطلب الكلي الناجمة عن ارتفاع حجم الإنفاق العمومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة. لكن حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية.

أما بداية من سنة 2006، بدأت الحكومة الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة، ويمكن تفسير ذلك على أن حالة الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار في أسعاره على المدى التوسط مما شجعها على استعمال جزء من موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني مع المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

ومنذ إنشائه سنة 2000 سجل ابتداءا من 2006 إلى غاية 2014 كمداخيل 13701.144 مليار دينار، وظفت كما يلي:[24]

- تسديد الدين العام 2600.172 مليار دينار.
- تسديد تسبيقات لبنك الجزائر 607.956 مليار دينار.
- تمويل العجز في الخزينة 10493.016 مليار دينار.

لكن مع انخفاض أسعار النفط بدأ رصيد الصندوق في الانخفاض، حيث انخفض بـ 1.24% سنة 2013، و5% سنة 2014. أما في نهاية جوان 2015 انخفضت موارد صندوق ضبط الإيرادات لتصل إلى 3441.3 مليار دينار حيث شهدت تآكلا حادا قدره 1714.6 مليار دينار بين نهاية جوان 2014 ونهاية جوان 2015 أي انخفاض بـ 33.3% في 12 شهرا.[25] وتشير توقعات قانون المالية لسنة 2016 إلى أن رصيد الصندوق سيبلغ حوالي 17 مليار دولار في نهاية السنة الحالية (2016) حيث خلال أقل من سنة استهلكت 40.4% من موارد الصندوق. وقد ينخفض إلى أقل من ذلك إذا استمرت أسعار البترول في الانهيار بشكل متسارع مما يعني إمكانية الزوال النهائي. وعليه لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لمواجهة العجز في الميزانية.

رابعا– القروض للدولة: تلجأ الدولة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، ويمكن توضيح تطور القروض الممنوحة للدولة كما يلي:

جدول رقم (09): تطور صافي القروض للدولة (2000-2014) (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	صافي القروض إلى الدولة			
	البنك المركزي	البنوك التجارية	ودائع بالحسابات الجارية	إجمالي القروض للدولة
2000	156.4-	737.7	96.2	677.6
2001	276.3-	739.6	106.4	569.7
2002	304.8-	774	109.4	578.6
2003	464.1-	757.4	130.1	423.4
2004	915.8-	736.9	158.3	20.6-
2005	1986.5-	777.3	276	933-
2006	2510.7-	870.8	335.8	1340.1-
2007	3294.9-	723.1	378.7	2193.1-
2008	4365.7-	278.6	459.8	3627.3-
2009	4402-	340.2	572.9	3488.9-
2010	4919.3-	790.9	735.5	3392.9-
2011	5458.4-	1017.8	1034	3406.6-
2012	5712.2-	1029.2	1349.0	3334-
2013	5646.7-	930	1481.3	3235.4-
2014	4487.9-	1012.3	1460.4	2015.2-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة المذكورة.

بعد أن تميزت الفترة 90-99 بلجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، ما لعب دورا كبيرا في إنشاء وتوسع الضغوط التضخمية، نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2000-2014 تميزت بانخفاض في إجمالي القروض المقدمة للدولة وبشكل خاص المقدمة من قبل البنك المركزي، ما ساهم في انخفاض معدل التضخم، وذلك نتيجة تحسن احتياطات الصرف ومداخيل المحروقات، ما سمح لها بتقليص لجوئها لبنك الجزائر لإعادة التمويل، فضلا على تراكم الادخار المالي من طرفها لوجود موارد متزايدة لصندوق ضبط الإيرادات بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي.

خامسا– القروض الخارجية: بعد أن عرفت الجزائر ارتفاعا في المديونية الخارجية في الفترة 90-99 التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التنمية معتمدة على القروض الخارجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتي كان لها الأثر في ارتفاع الأسعار، تميزت الفترة 2000-2013 بانخفاض في حجم المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط، وهو ما يؤثر إيجابا على معدلات التضخم، ويمكن توضيح تطور المديونية الخارجية في الجزائر كما يلي:

جدول رقم (10): تطور المديونية الخارجية (2000–2014) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ديون خارجية	25.261	22.7	22.644	23.345	21.822	17.192	5.603	5.795
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
ديون خارجية	5.921	5.687	5.681	4.41	3.694	3.396	3.735	

Source : - Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : www.dgppmf.gov.dz
- Bulletin statistique trimestriel de la banque d'Algérie, série rétrospectives,n°32,décembre 2015.

نلاحظ انخفاض حجم المديونية الخارجية بشكل كبير خلال هذه الفترة نظرا لاستعمال احتياطات الصرف لسداد الديون الخارجية، حيث سددت الجزائر سنة 2006 حوالي 12 مليار دولار من مديونيتها مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات وقلصت مديونيتها إلى مستويات معقولة وصلت في الثلاثي الثاني من 2015 إلى 3.29 مليار دولار. حيث تعد الجزائر من الدول الأقل استدانة في العالم.

خاتمة:

اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات للحد من التضخم كمعدل عمليات إعادة الخصم، الاحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة، كما اعتمدت أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة كعمليات استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، 3 أشهر وستة أشهر، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، بالإضافة لاعتماد إصلاحات من أجل توسيع القاعدة الضريبية بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، سياسة الرقابة على الإنفاق، كما قد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 كأداة رئيسية للسياسة

المالية. إلا أن سبب التضخم ليس نقديا بالكامل، فهو من النوع الهيكلي بسبب هشاشة بنية الاقتصاد الوطني، مما يؤدي لفشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل. وعليه رفع كفاءة بنية الاقتصاد الوطني يعتبر الشرط الضروري حتى تؤدي السياسات المتبعة لنتائج فعالة وهو ما لا يتوفر في الاقتصاد الجزائري. كما أن التحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى، وبالتالي يستوجب على الحكومة الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة مع إضافة:

– تنويع الناتج من أجل خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي.

– محاربة اختلالات الأسواق الداخلية كالاحتكارات التي تعيق عمل الأسواق، فمثلا في الوقت الذي عرفت الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية انخفاضا محسوسا في الأسواق العالمية سنة 2012 (حوالي 10%)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للاتجاه التنازلي لهذه الأسعار العالمية. هذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن اختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة، لذا يتطلب إحداث إصلاحات مؤسسية من شأنها القضاء على الاحتكارات.

– تنويع الصادرات خارج المحروقات نظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية.

– يجب إيجاد طرق لزيادة الإيرادات غير النفطية وضرورة رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات مع تحسين أساليب عمل الإدارة الضريبية تبسيط إجراءاتها بما يعمل على زيادة المردودية المالية.

– يجدر بالسلطات تبني سياسة تجارية حذرة تهدف للحد من الاستيراد وهو ما بدأ تنفيذه مؤخرا، على أن يتم في نفس الوقت تشجيع ودعم الجهاز الإنتاجي لأن اتباع مثل هذه السياسة في ظل جمود العرض يؤدي لارتفاع الأسعار نظرا لفائض الطلب المتراكم.

– تقليص محاولات الغش والتهرب الضريبية ومكافحة التوجه للسوق غير الرسمية.

كما لاحظنا أن صندوق ضبط الإيرادات لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لمواجهة العجز في الميزانية نظرا لتأثره بتقلبات أسعار البترول، وعليه يمكن أن تعتمد الدولة كبديل أو بشكل إضافي على صندوق احتياطي الصرف، والذي يمكن تمويله بغير النفط والغاز، فهناك من يرى أن أهم مصدر للعملة الصعبة يمكن أن يكون تحويلات المهاجرين، حيث يوجد عدد معتبر من المهاجرين الذين يحولون أموالهم إلى الجزائر بطريقة مباشرة إلى السوق غير الرسمية لأن سعرها أعلى ومنها تعود إلى الخارج دون أن تستفيد منها الدولة، وعليه لو تم القضاء على السوق الموازي للعملة وفتح مكاتب للصرف ويتم تطبيق نفس السعر المعمول به سواء في هاته المكاتب أو في البنوك فستتحول تلك الأموال لخزينة الدولة عن طريق تلك المكاتب والبنوك، وهو ما يمكن أن يغطي الفاتورة السنوية للواردات من غذاء وأدوية.

الهوامش والإحالات:

1– طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000–2011**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014، ص29.

2– ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، "**أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8–9 مارس 2005، ص301.

3– نفس المرجع، نفس الصفحة.

4– طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص32.

5– المادة 76 من قانون النقد القرض.

6– المادة 77 من قانون النقد والقرض.

7– فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000–2011)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61–62/ شتاء–ربيع 2013، ص ص199–200.

[8] -Banque d'Algérie, « **évolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2012, 2013, pp139-140.

9- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص ص147-148.

10- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص23.

11- فضيل رايس،" **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص200-201.

12- donnés de la banque d'Algérie, « **indicateurs du marché monétaire** », www.bank-of-algeria.dz vu: 14/1/2016

13- فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (200-2011)**"، مرجع سبق ذكره، ص201.

[14]- donnés de la banque d'Algérie, « **Indicateurs du marché monétaire** », www.bank-of-algeria.dz vu :14/1/2016

15- فضيل رايس، "**تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص80.

16- عبد الكريم تقار، "**آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص ص106-107.

17- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 9، 2013، ص 46.

18- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-**2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص200.

19- بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، عبر الموقع:
algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

20- مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص366-368

21- عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص112.

22- ناصر مراد، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 29.

23- داود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000–**2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص 147-148.

- داود سعد الله، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 195.

24 -Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2015** », p 19.

25- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**"، مرجع سبق ذكره، ص20.